مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٤٧

الجمعة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكسيتن دو بوتسويرفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة يقدمها السفير مارك بيكستين دو بوتسويرفا، ممثل بلجيكا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

وأعطي الكلمة الآن للسفير بيكستين دو بوتسويرفا.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (*تكلم بالفرنسية*): وفقاً للفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى المجلس بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال. وستغطي إحاطتي الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

خلال الفترة المشمولة بالإحاطة، عقدت اللجنة جولتين من المشاورات. فقد استمعت اللجنة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عملاً بالفقرة ٤٩ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، إلى إحاطة قدمتها نائبة مدير شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن التقرير الرابع عشر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عن إيصال المساعدات الإنسانية في الصومال وعن أي عوائق تعترضه. وأحيل ذلك التقرير إلى مجلس الأمن في ٧ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2019/799).

وخلصت نائبة المدير، في الإحاطة التي قدمتها، إلى أنه على الرغم من أن الصومال يسير على الطريق الصحيح – حيث حقق إنجازات كبيرة على الجبهات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية – فإن البلد لا يزال عرضة لصدمة مناخية أخرى أو لتصاعد النزاع. وعلاوة على ذلك، لا يزال توفير المساعدة الإنسانية في خطر بسبب عدم انتظام التمويل. وفي هذا السياق، أكدت ضرورة استثناء المساعدة الإنسانية من تدابير تجميد الأصول، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٤٨ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). وقد عززت المنظمات الإنسانية نظمها، بصورة جماعية وفردية، لتحديد مخاطر عمليات تحويل مسار المعونة وكشفها ولتقييم قدرة الشركاء في التنفيذ وتقييم البرامج ذات الصلة من خلال تعزيز مراجعة الحسابات والإبلاغ. ودعت نائبة المدير أيضاً القطاع الإنساني إلى تحقيق التكامل بين استمرار تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وإيجاد حلول طويلة الأجل.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة من فريق الخبراء المعني بالصومال بشأن تقريره النهائي، المقدم عملاً بالفقرة ٥٤ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). ولن أخوض في تفاصيل محتويات التقرير هنا، إذ من المتوقع أن يُقدّم إلى المجلس في الأيام المقبلة. وقد أشار منسق فريق الخبراء، في ملاحظاته، إلى أن حركة الشباب لا تزال تشكل خطراً يهدد الصومال والمنطقة وأن من المؤكّد أن الحركة ما فتئت تصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وأنها زادت من إيراداتها عن طريق فرض ضرائب على كل المعاملات التجارية تقريباً في جنوب البلد. وكانت الحركة مسؤولة مرة أخرى عن أكبر عدد من الهجمات ضد المدنيين في انتهاك للقانون الإنساني. وأشار منسق الفريق أيضاً إلى أن المأزق الحالي بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء كان له آثاره على السلام والأمن في الصومال. ونوّه منسّق الفريق بالتقدم الكبير الذي أحرزته الحكومة الاتحادية في مجال الإدارة المالية العامة، غير أنه أشار إلى العمل الذي لا يزال يتعين القيام به في هذا المجال.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، رأى منسق الفريق أن هذا التدبير قد حال إلى حد كبير دون وصول أسلحة أثقل إلى الصومال ووقوعها في نهاية المطاف في أيدي حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة المسلّحة. وبينما سلّم منسّق الفريق بأن الظروف السياسية والأمنية الراهنة قد تغيرت منذ بداية فرض الحظر في عام ١٩٩٢، فقد قال إن من الواضح للفريق أنه ينبغي ترشيد الحظر وتبسيطه وتحديثه لكي يعكس الحقائق الراهنة لمكافحة التمرد في الصومال. ويشمل ذلك تعزيز رصد بعض المكونات والسلائف الكيميائية، بما في ذلك المتفجرات التجارية، التي يمكن استخدامها من قبل حركة الشباب لصنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على استيراد وتصدير الفحم، بيّن منسق الفريق أنه لم يعد من الواضح ما إذا كانت حركة الشباب تجني إيرادات كبيرة من تلك التجارة وأوصى بإجراء استعراض للحظر، مع الأخذ في الاعتبار جميع الآثار المترتبة على السلام والاستقرار في الصومال في الأجل الطويل، الأمر الذي سيكون ذا أهمية حيوية لتحقيق التنفيذ الفعال لقرارات المجلس ذات الصلة.

وأختتم منسق الفريق ملاحظاته بالتعليق على قائمة جزاءات اللجنة، التي ما برحت خاملة منذ عدة سنوات. وحثّ الدول الأعضاء على استخدام الجزاءات المحددة الأهداف في الثني عن أشكال السلوك التدميري في الصومال، بما في ذلك من جانب تجار الأسلحة ومهرّبي الفحم وممولي الإرهاب ومنتهكي القانون الدولي الإنساني والعناصر السياسية المخربة.

وأجرى أعضاء اللجنة تبادلاً مثمراً للآراء مع فريق الخبراء، حيث أعربوا عن امتنانهم ودعمهم للعمل الذي يضطلع به الفريق في ظروف صعبة وأعربوا عن أملهم في أن تشارك حكومة الصومال الاتحادية بصورة بنّاءة في ذلك العمل. وكانت واحدة فقط من التوصيات الـ ١٥ الواردة في التقرير النهائي للفريق موجهة إلى اللجنة. وفي يوم الجمعة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت اللجنة بالإجماع على اتخاذ إجراءاتٍ استجابةً لتوصية الفريق. واللجنة بصدد متابعة ذلك القرار.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها رئيس البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية بشأن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعطيل تجارة الفحم من الصومال وإليه وبشأن البيئة المعقدة التي تسمح للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية باستغلال الحدود السهلة الاختراق من أجل تمويل عملياتها. وأود أن أسلّط الضوء على نقطتين مهمتين في تلك الإحاطة.

أولا، على الرغم من أن إنتاج الفحم المستخرج من الأخشاب يوفر تمويلا لحركة الشباب، فإنه ليس مصدرا هاما من مصادر التمويل. ثانيا، تكشف التحقيقات في تجارة الفحم عن وجود صلات وثيقة بين حركة الشباب والجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشمل أنشطتها الإجرامية الاتجار بالأشخاص والمخدرات وسلائفها الكيميائية والأسلحة والسكر والتبغ والمواد المستخدمة لصنع القنابل.

وسأختتم بياني بتلخيص بعض الأرقام المتعلقة بالاستثناءات من حظر توريد الأسلحة للفترة المشمولة بهذا التقرير، فضلا عن الأعمال الأخرى التي تضطلع بها اللجنة.

تلقت اللجنة خمسة إخطارات قبل التسليم قدمتها الدول الأعضاء الموردة، عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) والفقرة ١٤ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، وإخطار إضافي قدمته حكومة الصومال الاتحادية عملا بالفقرتين ١٤ و ٢٢ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). كما تلقت اللجنة إقرارين ما بعد التسليم من حكومة الصومال الاتحادية، عملا بالفقرتين ١٤ و ٢٢ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). وتلقت اللجنة أيضا تسعة إخطارات قبل التسليم، عملا بالبند الفرعي (ز) من الفقرة ١٠ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة إخطارا من دولة موردة، عملا بالبند الفرعي (أ) من الفقرة ١١ من

القرار ٢١١١ (٢٠١٣) ولم تعترض عليه. وتنظر حاليا في إخطار آخر من هذا القبيل. وأخيرا، تلقت اللجنة أيضا طلبي توضيح، أحدهما من أحد كيانات الأمم المتحدة والآخر من دولة عضو بشأن نطاق الحظر المفروض على الأسلحة وتنفيذه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيكستين دو بويتسويريفا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير بلجيكا على إحاطته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم لأتطرق إلى ثلاث نقاط، هي: أولا، الدور المحوري الذي يؤديه نظام الجزاءات في صون السلام والأمن في المنطقة؛ ثانيا، توقعاتنا بشأن التجديد المقبل للولاية؛ وأخيرا، أهمية عمل حكومة الصومال مع فريق الخبراء.

إننا لدينا جميعا مصالح مشتركة في العمل على تحقيق الهدف الشامل المتمثل في نقل المسؤوليات الأمنية إلى القيادة الصومالية. وقد كان المجلس موحدا فيما قدمه من دعم. وتم فرض حظر على توريد الأسلحة، وحظر على الفحم، ووضعت جزاءات محددة الأهداف من أجل دعم الجهود التي يبذلها الصومال، لا عرقلتها. ولم يتم إعداد الحظر الجزئي المفروض حاليا على الأسلحة إلا لتمكين الشركاء من دعم الصومال في إصلاح قطاع الأمن، على النحو الذي تقوم به المملكة المتحدة، وكذلك لمنع حصول حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى على تلك الأسلحة.

أما العمل الذي قام به فريق الخبراء، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، والدول الأعضاء لعرقلة تجارة الفحم – الذي تم، بالطبع، بناء على طلب الصومال – فقد أسفر عن انخفاض صادرات الفحم. وقد كشف الفريق، من خلال عمله، عن المزيد من الأدلة والمعلومات عن استخدام حركة الشباب للسلائف الكيميائية. وهذه المواد الكيميائية يمكن استخدامها لصنع الأجهزة المتفجرة المحلية الصنع، التي استخدمت لقتل الأبرياء. وتم وضع نظام الجزاءات لتعزيز الأمن في الصومال.

وإذ أنتقل إلى تجديد الولاية ومستقبل نظام الجزاءات، فإننا نعتقد أن هدفنا الجماعي هو الوصول إلى مرحلة تنتفي فيها الحاجة إلى فرض حظر على توريد الأسلحة، وتقدم المملكة المتحدة، في الوقت الراهن، دعما ثنائيا كبيرا للحكومة الصومالية. ويركز الدعم الذي نقدمه على بناء قدرات قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك بشأن إدارة الأسلحة. وأعلم أنه ثمة شركاء آخرين يقومون بنفس الشيء.

بيد إننا لا نزال نعتقد، في الوقت الراهن، أن الحظر الجزئي المفروض على الأسلحة أمر أساسي للحد من وقوع الأسلحة وغيرها من المواد في الأيدي الآثمة. ونعتزم تقديم مشروع قرار يجعل نظام الجزاءات أكثر فعالية، ويحدد المتطلبات الرئيسية في وثيقة واحدة، ويعزز التدابير المتخذة ضد حركة الشباب، التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ في الصومال وخطرا متزايدا على المنطقة. وكما هو الحال دائما، فإن لدينا الاستعداد والرغبة في العمل مع شركائنا الصوماليين لرسم مسار يفضي إلى تحقيق التقدم. وأود أن أشكر الرئيس على ما قام به من عمل خلال العام الماضي، وفريق الخبراء على الدور الحيوي الذي اضطلع به في رصد النظام.

ومن غير المقبول والمؤسف أن الصومال لم يتعاون على نحو تام مع الفريق في معظم ولايته، التي ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنها قد أنشئت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد واصلت اللجنة، ورئيسها على وجه الخصوص، الانخراط في حوار مع الصومال لإيجاد حل. وأعتقد أن اللجنة والمجلس على استعداد لإحراز التقدم وإيجاد سبيل للمضي قدما وحل

هذه المشكلة، ولكن من أجل القيام بذلك نحتاج إلى مشاركة الصومال معنا.

وأود أن أختتم بياني مرة أخرى بقول إننا نعتمد على العمل الحيوي الذي يقوم به فريق الخبراء، على نحو ما نفعل في الكثير من المسائل المعروضة على المجلس. فما يقوم به من عمل يدعم تحقيق السلام والأمن في الصومال. ولن تصبح الجهود التي نبذلها لدعم الأمن بقيادة صومالية فعالة إلا إذا عملنا جميعا معا.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير بلجيكا على إحاطته التي قدمها بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

ولا يسعني إلا أن أكرر التأكيد على ما قاله ممثل المملكة المتحدة للتو. وتواصل ألمانيا الإعراب عن تأييدها التام لفريق الخبراء وما يقوم به من عمل. كما نحث بقوة حكومة الصومال على التعاون مع فريق الخبراء. فقد استخدمت أداة الجزاءات المفروضة ضد حركة الشباب لدعم الحكومة الصومالية. وإذا أريد لهذه الجزاءات أن تنجح، فإن تعاون الحكومة مع الفريق أمر هام، وينبغي أن يصب في مصلحة الحكومة. وتعرب ألمانيا عن ترحيبها ودعمها لاعتزام فريق الخبراء إجراء استعراض بشأن الحظر المفروض على الفحم في ٢٠٢٠، على نحو ما ذكر، ولكننا نعتقد أنه ينبغي أن يجسد هذا الاستعراض الآثار البيئية لتجارة الفحم، ولا سيما الآثار المترتبة على إزالة الغابات وتدهور الطرق، حيث إنها قد أثرت تأثيرا مدمرا على السكان والتنمية في البلد.

السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير بيكستين دو بويتسويريفا على إحاطته اليوم. ولا يزال عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال يسهم ليس في عمل المجلس فحسب، بل في الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالسلام والاستقرار داخل الصومال وفي المنطقة أيضا.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال حكومة الصومال الاتحادية تواجه تحديات كبيرة في طريقها نحو بناء بلد آمن ومستقر ومزدهر. ولا تزال الأزمة الإنسانية المستمرة في الصومال تبعث على القلق بشكل خاص. وتشير التقديرات إلى أن ١,٧ مليون شخص في الصومال يواجهون انعدام الأمن الغذائي المهدد للحياة، وأن هناك ٤,٢ ملايين شخص على الأقل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وكي يزدهر الصومال، يجب وقف الحلقة التي يبدو أنه لا نهاية لها من الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك تلك المذكورة في التقرير الأخير لفريق الخبراء (S/2018/1002) ورددتها العديد من التقارير السابقة لخبراء الأمم المتحدة.

وأشير إلى أن حركة الشباب مسؤولة مرة أخرى عن أكبر عدد من الهجمات المرتكبة ضد المدنيين. ونحن ملتزمون بنظام الجزاءات المفروضة على الصومال، وباستخدام هذا النظام لعرقلة حركة الشباب وقدرتها على شن هجمات ضد القوات التابعة للصومال، وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والولايات المتحدة. وفي إطار تلك الجهود، نتطلع إلى التعاون الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي لعرقلة مصادر تمويل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال والقضاء عليها في نهاية المطاف. وتواصل حركة الشباب توسيع قاعدة إيراداتها عن طريق فرض ضرائب غير رسمية واسعة النطاق، ويستخدم تنظيم الدولة الإسلامية الصومال بشكل متزايد كقناة مالية لفروعه الإقليمية. ونتطلع إلى الشركاء من أجل تعزيز تبادل المعلومات بشأن تلك التهديدات سواء مع حكومة الصومال الاتحادية أو على صعيد متعدد الأطراف.

وبينما نعمل على مكافحة الإرهاب في الصومال، تواصل الولايات المتحدة بناء قدرات قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية من أجل تأمين مخزونات الأسلحة التقليدية وإدارتها على نحو سليم، لمنع السرقات وعمليات النقل غير المصرح بها. ويمكن أن يساعد الشركاء الدوليون من خلال التنسيق الوثيق لجهود المساعدة الأمنية التي يضطلع بها كل منهم مع الحكومة الصومالية. وينبغي أن تواصل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الصومالية العمل من أجل نقل المسؤوليات الأمنية القائم على شروط محددة.

وأخيرا، وفي اتفاق كامل مع زميليّ من ألمانيا وبريطانيا العظمى بشأن ما يتعلق بعدم تعاون حكومة الصومال الاتحادية مع فريق الخبراء لم نزل نشجع المسؤولين الصوماليين على المشاركة مع الفريق، والعمل على معالجة التحديات – التي حددها – والتي تعوق تقدم الصومال نحو الأمن والاستقرار.

إن استمرار رفض حكومة الصومال الاتحادية العمل مع فريق الخبراء ودعم عمله أمر مثير للقلق. إن الفريق بمثابة الأعين والآذان في الميدان، في الصومال وفي المنطقة، بالنسبة للجنة الجزاءات، وللمجلس في نهاية المطاف. ولن نتغاضى أو نسمح للجهود الجارية لحكومة الصومال الاتحادية بأن تعرقل عمل فريق الخبراء. ونحن نتطلع إلى مشاركة المجلس، ولجنة الجزاءات وفريق الخبراء وشركائنا الصوماليين من أجل النهوض بأهداف السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة، ولنضمن في نهاية المطاف مستقبلا أفضل لجميع الصوماليين.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر سفير بلجيكا على إحاطته وأؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل له من أجل تحقيق مهمته.

وسأركز على ثلاث نقاط.

وتتعلق الأولى بالحظر المفروض على الأسلحة، وهو، كما ذكر زميلي من المملكة المتحدة في وقت سابق، أمر حيوي. فهو يضعف مباشرة قدرة الجماعات الإرهابية، ولا سيما حركة الشباب، على الحصول على الأسلحة، وبالتالي لا يمكن اعتبار ذلك عقبة تواجه مكافحة الإرهاب. كما يؤدي ذلك أيضا دورا مفيدا في منع الاتجار بالأسلحة والذخائر، ولا سيما من اليمن. وأخيرا، وقبل كل شيء، يوفر ذلك دعما للسلطات الصومالية في إصلاح القطاع الأمني وتحسين قدراته على إدارة الأسلحة والذخيرة. وقد لاحظنا التقدم المحرز، ولكننا نرى أيضا أن الصعوبات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بتوثيق حالات الأسلحة المسربة من القوات المسلحة الصومالية والتي يُعثر عليها في السوق السوداء أو في أيدي أفراد من حركة الشباب.

والنقطة الثانية هي أنه يجب علينا تكثيف الكفاح ضد تمويل حركة الشباب. وفي هذا السياق، نلاحظ أنه لم يتم الإبلاغ عن صادرات غير مشروعة من الفحم الصومالي منذ صيف عام ٢٠١٨، وتلك أنباء طيبة وتدل على أن العمل الذي قام به فريق الخبراء، بالإضافة إلى بعض بلدان الخليج، كان ناجحا. إلا أنه يجب علينا أن نظل يقظين لضمان عدم استئناف هذا الاتجار.

ونحن نعلم أن الفحم الصومالي ليس المصدر الوحيد لتمويل حركة الشباب. وتحقق الجماعة الإرهابية أيضا مقادير كبيرة جدا من الإيرادات المتأتية من الاتجار بالأسلحة والسكر والتبغ، وأشكال جديدة من الضرائب، بما في ذلك على الواردات إلى تصل إلى ميناء مقديشو. ولذلك، فمن الضروري للغاية أن تكثف السلطات الصومالية، بدعم من المجتمع الدولي ومجلس الأمن، يقظتها والإجراءات التي تتخذها لمكافحة تمويل حركة الشباب. ونأمل أيضا أن يتمكن فريق الخبراء، الذي يتمتع بخبرات خاصة في هذا المجال، من دعم الجهود التي تبذلها السلطات الصومالية لمكافحة حركة الشباب.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالتعاون بين السلطات الاتحادية الصومالية وفريق الخبراء. وسأكون واضحا للغاية بشأن هذه النقطة. فعلى مدى ١٠ شهور تقريبا ما انفك مجلس الأمن يدعو السلطات الصومالية للتعاون التام مع الفريق، الذي صدر به تكليف من المجلس. ولم تدخر رئاسة لجنة القرار ٧٥١ جهدا من أجل التوصل إلى حل. ومع ذلك، لاتزال السلطات الصومالية ترفض التعاون مع فريق الخبراء، الأمر الذي يشكل تحديا مباشرا لسلطة المجلس.

وفي هذا الصدد، نرى من غير المقبول أن يستمر مجلس الأمن في تلقي رسائل تتضمن أوامر زجرية من السلطات الاتحادية الصومالية، وتحدد شروطا جديدة للتعاون مع أفرقة الخبراء الحالية والمقبلة. وبدون تغيير في الموقف من جانب السلطات الصومالية، قد يتعين علينا إعادة النظر في موقفنا فيما يتعلق بالدعم الكبير التي ما فتئ المجتمع الدولي يوفره لأمن الصومال طوال سنوات. لذلك تدعو فرنسا بشكل لا لبس فيه السلطات الصومالية إلى التعاون مع فريق الخبراء الجديد بمجرد تعيين أعضائه، بما في ذلك السماح له بزيارة البلد.

وأخيرا، أود الإشارة إلى أننا ما زلنا نعتقد أن على إريتريا أن تلتزم بالعمل بحسن نية مع جيبوتي من أجل تسوية النزاع الحدودي بين البلدين، ومسألة أسرى الحرب الجيبوتيين. ويجب أن يواصل المجلس متابعة المسائل غير المحسومة، والتي سيؤدي التقدم الملموس والسريع بشأنها إلى تعزيز عملية السلام في المنطقة.

السيد المنيخ (الكويت): بداية نتقدم بالشكر لممثل بلجيكا الدائم ورئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال على إحاطته الوافية المتعلقة بأنشطة اللجنة والمعلومات المفيدة عن أبرز أعمالها خلال الفترة الممتدة من شهر حزيران/يونيه إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري. ونحدد دعمنا للجهود التي يبذلها رئيس اللجنة في اضطلاعه بمسؤولياته بفعالية. ومن واقع موقعنا كرئيس للفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، نقدر كثيرا التزامه بالعمل بطريقة مفتوحة وشفافة وموضوعية، مع جميع أعضاء اللجنة، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكما استمعنا قبل قليل من الممثل الدائم فإن لجنة القرار ٧٥١ (١٩٩٢) لها دور هام وحيوي في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في الصومال خاصة إطار تنفيذ نظام العقوبات باعتبارها أداة فعالة لمساعدة الحكومة الاتحادية الصومالية في منع وصول السلاح إلى حركة الشباب وغيرها من التنظيمات المسلحة فضلا عن تجفيف منابع تمويل تلك الحركات عبر حظر الفحم الصومالي.

ونشيد بالتقدم المحرز من قبل الحكومة الاتحادية الصومالية في إطار إدارة الأسلحة والذخيرة الواردة لها، والتحسن الملحوظ في نظام الإخطارات بموجب الرفع الجزئي لحظر السلاح الممنوح للصومال. ونرحب كذلك بنتائج منتدى الشراكة الصومالي الثاني المنعقد في مقديشو بداية الشهر الجاري؛ لما له من انعكاسات إيجابية هامة على تنظيم النظام المالي للحكومة الاتحادية، وخطط التنمية الوطنية، ولدعم الخطة الانتقالية الصومالية لنقل مسؤولية حفظ الأمن في البلاد من عاتق قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية.

ختاما، نتطلع إلى الانخراط بفعالية في المفاوضات المتعلقة بتجديد ولاية فريق الخبراء خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. ونأمل في مواصلة رؤيتنا المشتركة لمساعدة الشعب الصومالي على بناء دولة صومالية اتحادية شاملة تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠